

تعيين رئيس جديد لـ "حكومة الإنقاذ" في محافظة إدلب



تعيين "علي كده" رئيساً لـ "حكومة الإنقاذ" في محافظة إدلب (معرّفات حكومة الإنقاذ)

عين "مجلس الشورى العام" (الذي تهمين عليه هيئة تحرير الشام) في محافظة إدلب، أمس الإثنين، رئيساً جديداً لـ "حكومة الإنقاذ" العاملة في المناطق الخاضعة لـ سيطرة "الهيئة"، وذلك بعد استقالة "الإنقاذ" قبل يومين.

وأعلنت "حكومة الإنقاذ" عبر معرّفات الرسمية، أن "المهندس (علي عبد الرحمن كده) فاز برئاسة الحكومة للدورة الثالثة، عقب حصوله على ثلثي أصوات أعضاء المجلس"، وذلك عقب اجتماع طارئ عقده "مجلس الشورى" لـ مناقشة استقالة الحكومة السابقة التي كان يرأسها (فواز هلال).

ونقلت وكالة "سمارت" عن مدير المكتب الإعلامي لـ "مجلس الشورى" (خالد سعد الدين)، أن أعضاء "مجلس الشورى" استعرضوا أسماء المرشحين الذين بلغ عددهم عشرة أشخاص وهم "علي كده، فاروق كشكش، حسن جبران، فواز هلال (الرئيس السابق)، مؤيد الحسن، مصعب الحسن، حسن محمد الحسن، أحمد دعبول، هاشم الشيخ، محمد الشيخ"، وفاز "كده" بأكثر عدد من الأصوات.

وينحدر علي كده (تولد 1973) الذي كان نائباً لـ وزير الداخلية في "حكومة الإنقاذ" السابقة، من قرية حرينوش شمال إدلب، وهو مهندس إلكتروني متخرج في الأكاديمية العسكرية بحلب، انشق عن قوات نظام الأسد، عام 2012، وسبق أن عمل في الشرطة الحرة وفي إدارة المجالس المحلية بمنطقة إدلب.



الأستاذ المهندس علي عبد الرحمن كده

مواليد قرية حربنوش بريف إدلب الشمالي 1973
سكن مدينة إدلب ونال فيها تحصيله الدراسي



إجازة في الهندسة الكهربائية
اختصاص إلكترون عام 2003



إجازة في الهندسة العسكرية
عام 1997

خضع لدورات في اللغة الإنجليزية بجامعة حلب وأوفد في بعثة
تعليمية إلى الصين



شارك في العمل الثوري
بعد انشاقه في
منطقته



انشق عن النظام
عام 2012



معتقل سابق لدى النظام
المجرم بسبب مواقفه
الثورية



شغل منصب معاون وزير
الداخلية للشؤون الإدارية
والعلاقات العامة في
حكومة الإنقاذ



عمل في إدارة مدينة
إدلب بعد تحريرها



شارك في إدارة المجالس
المحلية والعملية
التعليمية في مدارس
المنطقة

منح الثقة لرئاسة مجلس وزراء حكومة الإنقاذ في دورتها الثالثة
بتاريخ 18 تشرين الثاني 2019

nas.news @AgencyOfSham

يأتي ذلك، بعد إعلان الناطق باسم "حكومة الإنقاذ" (ملهم الأحمد)، يوم الأحد الفائت، استقال مجلس وزراء "حكومة الإنقاذ"، مشيراً حينها أنه في حال قبل "مجلس الشورى" الاستقالة، فسُيُعيّن رئيس للوزراء من المرشحين، بعد حصوله على أغلبية أصوات أعضاء المجلس.

وكان "المؤتمر العام للثورة السورية" الذي انطلق برعاية "حكومة الإنقاذ"، نهاية شهر آذار الماضي، قد أعلن عن تشكيل "مجلس شورى" ومجلس عسكري، يشمل عموم المناطق الخاضعة لسيطرة "هيئة تحرير الشام"، في ظل رفض جهات ثورية المشاركة في المؤتمر حينها، معتبرين أنه محاولة لإضفاء نوع من الشرعية لـ"الهيئة" عبر ذراعها المدني المتمثل بـ"حكومة الإنقاذ".

وتمكّنت "حكومة الإنقاذ" من فرض سلطتها الإدارية على كامل محافظة إدلب ومدن وبلدات في ريف حلب الغربي، عقب سيطرة "هيئة تحرير الشام" على كامل المنطقة بمعارك مع "حركة أحرار الشام" وغيرها من فصائل الجيش السوري الحر، انتهت باتفاق قضى بانسحاب "الفصائل" من تلك المناطق.

اقرأ أيضاً.. إجراءات جديدة لـ"حكومة الإنقاذ" بعد تقدّم "تحرير الشام" في إدلب

يشار إلى أن "حكومة الإنقاذ" التي أُعلن عن تأسيسها، مطلع شهر تشرين الثاني عام 2017، متهمّة بأنها الواجهة المدنية لـ"هيئة تحرير الشام" في إدارة المناطق وبسط النفوذ عليها، حيث عملت "الإنقاذ" على تغيير العديد من المجالس المحلية في المناطق التي تسيطر عليها "الهيئة" في إدلب وريف حلب وحماة المجاورين، وطالب العديد من أهالي تلك المناطق بإسقاطها، على خلفية "انتهاكاتها" المستمرة ضد المدنيين والناشطين والمنظمات الإنسانية، فضلاً عن فرضها غرامات مالية على ما تصفه بـ"المخالفات الشرعية".

